

الدراسات والآبحاث | Research Papers

إشكالية التسامح وحرية الاعتقاد عند جون رولز

**The problem of Tolerance
and Freedom of belief in
John Rawls philosophy**

حسن الإدريسي⁽¹⁾

Hassane EL Idrissi



الكلمات المفتاحية: التسامح - حرية الاعتقاد - التعددية المعقولة - المجتمع المحكم التنظيم- الاعتراف.

Abstract:

This article attempts to shed light on the issue of tolerance and freedom of belief in John Rawls philosophy, which he tackled in his liberal political theory, by answering central forms that are: How can a liberal, democratic, just and stable society be established despite the presence of doctrinal pluralism?

To accomplish this task, we have methodically relied on the gains of the classical liberal enlightening heritage as expressed by John Locke's philosophy, which represented a direct theoretical depth of John Rawls's philosophy. On this basis, one of the tasks of this study will be to place the concept in its theoretical and historical context. We will work on reformulating it by standing at the conceptual equipment that Rawls employed to justify his conception, such as: the freedom of thought and belief, Overlapping consensus, reasonable pluralism, equal liberty of Conscience, well-ordered society and public reason. Then we will move on to talk about the limits of this

ملخص البحث:

يحاول هذا المقال تسلیط الضوء على مسألة التسامح وحرية الاعتقاد عند جون رولز التي عالجها في نظرته السياسية، وذلك من خلال الجواب عن إشكال مركزي مفاده: كيف يمكن تأسيس مجتمع ديمقراطي ليبرالي عادل ومستقر في ظل وجود تعددية مذهبية؟

ولإنجاز هذه المهمة، اعتمدنا منهجياً على مكتسبات التراث الأنواري الليبرالي الكلاسيكي على نحو ما عبرت عنه فلسفة جون لوك، التي مثّلت عمّا نظريًا مباشراً لفلسفة جون رولز. وعلى هذا الأساس، سيكون من مهام هذه الدراسة وضع هذا المفهوم في سياقه النظري والتاريخي، وسنعمل على إعادة صياغته من خلال الوقوف عند العدة المفاهيمية التي وظفها رولز لتبرير تصوره من قبيل: حرية التفكير والاعتقاد، التوافق التشاكي، التعددية المعقولة، حرية الضمير المتساوية، المجتمع المحكم التنظيم والعقل العمومي. ثم سننتقل بعد ذلك للحديث عن حدود هذا التصور استناداً إلى "براديغم الاعتراف" ويل كيميليكا نموذجاً.

الآخرين وتقبل اختلافاتهم بصرف النظر عن انتماصاتهم الدينية أو العقدية.

ومن الواضح أن لوك ألف رسالته كرد فعلٍ تجاه التعصب الديني والصراعات الطائفية والغَقَّادية التي شهدتها أوروبا، وإنجلترا بالخصوص، طيلة العصر الحديث، والتي عانى منها لوك نفسه - وليس وحده-. فتصوره كان محفوظاً بما عاينه وعاشه داخل مجتمعه الإنجليزي الذي مزقته الحروب العقائدية⁽²⁾ بين الكاثوليكي والبروتستانت. ولعل هذا كان أحد الأسباب الأساسية التي دفعته، إلى جانب فلاسفة كبار أمثال: اسپينوزا وروسو، إلى صياغة نظرية العقد الاجتماعي بوصفها بديلاً للحكم المطلق المستند إلى الحق الإلهي: فالعقد، في نظره، هو الضامن الآمن لحقوق الإنسان وحرياته المدنية.

لقد ساهمت هذه النظرة الجديدة للإنسان ولنظام الحكم، والتابعة من عقلية

(2) يتبناه الأستاذ محمد مزوز في دراسة حديثة له بعنوان "فلسفه الدين بين التجربة الباطنية والتأمل النظري" إلى أن الدين ليس من جنس العقيدة، ففي نظره عادة ما يستخدم لفظ "الدين" مرادفاً للفظ "العقيدة". ييد أن في الأمر ليسَا يحتاج إلى بيان كما يقول. ذلك أن الدين من طبيعة كونية. في حين أن العقيدة من طبيعة تاريخية، فهي مجموعة من التعاليم والطقوس والمعاملات التي تخص شعوباً معينة، أو ثقافة بعينها، أو حضارة بأسرها. ومن هذه الزاوية لا يوجد سوى دين كوني واحد، وبال مقابل هناك عقائد متعددة ومختلفة. ولذلك كان الاصطدام بينها قدرًا محتوماً. وقد اتخذ هذا الاصطدام شكل حروب، وُصفت خطأ بالحروب "الدينية". بينما كانت في جوهرها حروبًا "عقائدية" كما لاحظ كاتب، انظر محمد مزوز، **فلسفه الدين بين التجربة الباطنية والتأمل النظري**. مؤسسة مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى، 2018، ص 35-36.

liberal conception of tolerance based on the "paradigm of recognition" and Will Kymlicka as a model.

Key words: Tolerance – Freedom of belief - Reasonable pluralism - Well-ordered society - Recognition

استهلال

شكلت فلسفة الأنوار (القرن الثامن عشر) أرضية خصبة لتشكيل وانبثق مفهوم التسامح بوصفه أحد المقومات الأساسية للحداثة السياسية والفكيرية، وأساساً من أسس الدولة الليبرالية الحديثة، وهو مبدأ لا ينفصل عن المبادئ الأخرى من قبيل: الحرية، المساواة، الكرامة، العقلانية، الاستقلال الذاتي والمواطنة. وقد ساهم الإصلاح الديني الذي دشنته أوروبا خلال القرن السادس عشر على يد مارتن لوثر (1483-1546) M. Luther في بلورة وترسيخ هذا المبدأ.

وتمثل "رسالة في التسامح" للفيلسوف الإنجليزي جون لوك (Locke 1632-1704) مدحلاً أساسياً لفهم هذا المفهوم، والإحاللة المركزية التي ترجع إليها كل القراءات والاجتهادات النظرية كلما استشعرت الحاجة إلى إعادة النظر فيه وإدخال التعديلات الضرورية عليه: إذ بفضلها أدرك الإنسان الأوروبي أنه لا يمكن أن يضمن وجوده إلا بضمان العيش المشترك، هذا الأمر يجعله مطالباً باحترام



غير أن هذا التصور الفلسفى المعاصر الذى عبّر عنه رولز، ورغم وجاهته وحدارته، ما لبث أن تعرض لانتقادات شديدة خصوصاً من لدن أنصار **التعديدية الثقافية Multiculturalism** وبراديفم **"الاعتراف Recognition"** الذين أصرّوا على ضرورة تجاوزه نحو فضاء أرحب، متعدد ثقافياً، يضمن لكل فرد ولكل جماعة ثقافية حقوقها المختلفة على قدم المساواة دون تمييز أو إقصاء. وهذا لن يتحقق، في اعتقادهم، إلا **بالاعتراف** الثقافى المتبادل استناداً إلى مبدأ التسامح القائم على الاعتراف بالآخر لا كأنـا، كما راهنت الليبرالية والتنوير، وإنما كآخر مختلف عنـى.

وسنعمل في هذه الدراسة الموسومة بـ**إشكالية التسامح وحرية الاعتقاد عند جون رولز** على تقديم قراءة نقدية تحليلية لمقاربة رولز لهذا الإشكال، والذي يمثل التراث الأنواري الليبرالي الكلاسيكي مرجعيته الفلسفية وخلفيته النظرية. ولذلك سنعود إلى هذا الإرث وامتداداته المعاصرة للننظر في دلالات التسامح وإشكالاته الراهنة فقط، بل وأيضاً لإدراك حدود هذه المقاربات من زاوية "براديفم الاعتراف".

وعلى هذا الأساس نتساءل: ما هي الدلالات الفلسفية والسياسية التي يحملها مفهوم التسامح لدى جون رولز؟ وكيف قرأ رولز "رسالة في التسامح"؟

حداثية أنوارية في تأسيس براديفم جديد مبني على الاختلاف وقبول الآخر، والإيمان بالحوار والتعايش بدل التعصب والانغلاق والحقد والكراءـية. وبهذه العيـنة تكون فلسفة جون لوـك قد دشـنت عهـداً جـديـداً كلـ الجـدة بالنسبة للإنسـان؛ إذ استطـاع هـذا الفـيلـسوف الإنجـليـزي أن يقطع شـوـطاً كـبـيراً في تـحـقيق أحد آـمال ورهـانـاتـ الحـادـثـةـ والـتـنـويـرـ، مما جـعـلهـ منـ المـمـهـدىـنـ الكـبارـ للـتسـامـحـ الـديـنىـ فيـ الفكرـ الفلـسفـيـ الـحدـيثـ.

سيستعيد الفيلسوف الأمريكي المعاصر جون رولز (1921-2002) هذا التصور الليبرالي للتسامح الذي صاغه لوـك في رسالتـهـ، وذلك لتبرير مبادئـ الليـبرـاليةـ وـتـدعـيمـ تصـورـهـ السياسي للـعدـالـةـ، وـرهـانـهـ فيـ ذـلـكـ التـأـسـيسـ لمـجـتمـعـ دـيمـقـراـطيـ ليـبرـالـيـ عـادـلـ وـمـسـتـقرـ يـحـترـمـ قـيمـتـيـ الـحـرـيـةـ وـالـمـسـاـواـةـ، وـيـحـظـىـ بـإـجـمـاعـ كـافـةـ الـمـوـاـطـنـينـ منـ حـيـثـ كـوـنـهـمـ جـمـيـعـاـ أـحـرـارـاـ وـمـتـسـاوـيـنـ. فـمـنـذـ كـتابـاتـهـ الـأـولـىـ بدـءـاـ بـ"نظـريـةـ فـيـ العـدـالـةـ"ـ (1971)، مرـواـ بـ"الـلـيـبرـالـيـةـ السـيـاسـيـةـ"ـ (1993)، وـصـوـلـاـ إـلـىـ أـعـمـالـهـ الـأـخـيـرـةـ، وـأـخـصـ بـالـذـكـرـ "إـعادـةـ الصـيـاغـةـ"ـ (2001)ـ، نـجدـ روـلـزـ مـهـوـوـسـاـ بـإـيـجادـ حلـولـ عـقـلـانـيـةـ لـلـقـضـائـاـ السـائـكـةـ وـالـخـلـافـيـةـ المـطـروـحةـ بـحـدـةـ دـاخـلـ الـمـجـتمـعـاتـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ الـحـدـيثـةـ، وـفـيـ مـقـدـمـتهاـ إـشـكـالـيـةـ التـعـدـديـةـ الـمـذـهـبـيـةـ وـالـعـقـائـدـيـةـ، وـقـدـ خـلـصـ إـلـىـ ضـرـورـةـ الـقـبـولـ بـهـذـهـ التـعـدـديـةـ لـضـمانـ السـلـمـ وـالـاسـتـقـرارـ السـيـاسـيـ.

للعدالة. يفوق، في نظري، التقليد النفعي للسائد(...). أعتقد أن التصور التعاقدية هو التعبير الأنسب والأقرب، من بين التصورات التقليدية كلها، إلى تصور العدالة كإنصاف، كما أنه يشكل الأساس الأخلاقي الأكثر ملائمة لمجتمع ديمقراطي".⁽³⁾

إن هذا الانتماء الصريح لإرث التعاقد والأنوار يبدو واضحاً من خلال استلهام جون رولز لمقارنة جون لوك - وإن كانت مقاربة رولز وفق صياغة جديدة وفي سياق مُغاير- لأجل تدعيم تصوّره الليبرالي للعدالة، الطامح إلى تحقيق التوازن والاستقرار داخل المجتمع بالرغم من التعددية المذهبية والعقائدية التي تخترقه. وقد تجلّى هذا الانتماء بشكل واضح من خلال المبدأ الأول لنظرية العدالة الذي أطلق عليه رولز "مبدأ الحريات" (The principle of Liberties) والذى يتضمن

مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية المتساوية مثل: حرية التفكير والاعتقاد، حرية التعبير، حرية التجمع، الحرية الأخلاقية والحرية الشخصية التي تضمن سلامته الشخص النفسي والجسدي وغيرها من الحريات والحقوق المدنية (مثل: الحق في التصويت، الحق في الملكية الخاصة والمشاركة السياسية... إلخ) التي يدافع عنها رولز ويراهما ضرورية؛ لأنه بدونها لا يستطيع المواطنون تحقيق ما يطمحون إليه. وقد صاغ فيلسوف العدالة هذا المبدأ

(3) John Rawls, *A Theory of Justice*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971. Revised edition, 1999. P:XVIII.

وهل ظل وفياً لروح التسامح الليبرالي كما عبرت عنه رسالة لوك أم عمل على تأويله وإعادة صياغته على نحو مُغاير؟ هل يمكن اعتبار التوافق التشاركي تأويل رولز لمفهوم التسامح عند جون لوك؟ إذا كان الأمر كذلك، فما دلالة هذا التأويل الجديد؟ ما الذي يقصده رولز بالمجتمع المحكم التنظيم؟ وكيف يمكن تأسيسه؟ وكيف يمكن تحقيق التماสک الاجتماعي والاستقرار السياسي في مجتمع تخترقه التعددية المذهبية والعقائدية؟ وهل استطاعت الدولة الليبرالية الحديثة أن تكون محايضة في تعاملها مع الجماعات الثقافية والإثنية الموجودة داخل المجتمع أم أن هذا الشعار ("الحياد") ظل مجرد وهم؟ وبأي معنى يمكن اعتبار الاعتراف شرطاً جوهرياً لتحقيق مبدأ التسامح؟

١- في تبرير حرية الضمير والاعتقاد

حرُّى بنا أولاً التأكيد أن جون رولز ظل وفياً لخط الأنوار وتقليل العقد الاجتماعي الذي دشنـه كانت J.Locke و لوك E.Kant وروسو J.J.Rousseau فهو يقدم نفسه بوصفه فيلسوفاً داخل هذا التقليد، وهو ما يعبر عنه بوضوح قائلاً: "إن ما حاولت القيام به هو تعميم ورفع مستوى التجريد لنظرية العقد الاجتماعي الكلاسيكية كما نجدها عند لوك وروسو و كانط (...). فهذه النظرية تبدو أنها تقدم تفسيراً منهجياً بدليلاً

سيؤدي إلى سيادة العنف والاقتتال، وبالتالي تهديد أمن وسلامة الدولة بما هي غايات أُسست من أجلها.

ولهذا، فـ“لا الحكم المدني، ولا أي إنسان آخر، مفوض برعاية النفوس”⁽⁶⁾; لأن مهمته تقتصر فقط على حماية المواطنين والحفاظ على خيراتهم المدنية وحسن القوانين التي من شأنها تعزيز السلم والتعايش والاستقرار داخل الدولة. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تمتد إلى نجاتهم فـ“خلاص النفوس- يقول لوك- ليس من شأن الحكم المدني أو أي إنسان آخر، ذلك أن الحكم ليس مفوضاً من الله خلاص نفوس البشر وأن الله لم يكلف أي إنسان بذلك”⁽⁷⁾.

وإذا كان مؤمن ما يشكك في عقيدة مؤمن آخر، فهذا ليس من شأن سلطة الحكم، فاليهودي الذي لا يؤمن بأن العهد الجديد (أي الإنجيل) هو كلام الله فإنه لا يغير أية حقوق مدنية؛ لأن إيمانه وإن كان يشكك في اعتقاد آخر، لا يمسن أبداً الملكيات الخاصة للأفراد ولا يهدد السلطة السياسية الشاهدة على حماية أمن وسلامة خيرات الناس ومؤسسات الدولة، طالما أن قوله لا يمسن في شيء حرية الآخرين في اعتقاد ما

(6) جون لوك، *رسالة في التسامح*. ترجمة: مني أبو سنة، تقديم ومراجعة: مراد وهبة. المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1977. ص.24.

(7) المرجع نفسه، ص.24.

على النحو الآتي: “لكل شخص حق متكافئ للنسق الأكثر اتساعاً من الحرفيات الأساسية المتساوية بين الجميع والمنسجمة مع النسق ذاته بالنسبة للآخرين”⁽⁴⁾.

إن ما يلفت النظر في مضمون هذا المبدأ، هو وفاء جون رولز لديمقراطية جون لوك، فكلا الفيلسوفين حاولاً أن يؤسسوا لحقوق وحرفيات إنسانية أساسية ذات بعد كوني، كلهم يُقر بأن المواطنين جمِيعاً أحرار ومتساوون، وليس هناك اختلاف فيما بينهم إلاّ في قناعاتهم وعقائدهم وأمورهم الخاصة التي من الضروري أن يتسامحوا فيها.

ولمَّا كان الاعتقاد شائعاً فردياً يخص الإيمان الروحي للأفراد، فإن القانون لا يختص بتنظيمه أو الوصاية عليه، بل يضمن فقط احترام ممارسته بحرية دون أي إكراه أو قسر؛ لأن الصراعات التي تنشأ عن حرية الاعتقاد لا يمكن تسويتها بالقوة بل بسلطة القانون⁽⁵⁾، فليس من حق الحكم المدني نفسه، أن يتدخل في الأمور الدينية والغربية لرعاياه أو إزاحتهم بالقوة على اعتناق دينه أو دين معين؛ لأن ذلك يرتبط بحرفيتهم الشخصية وقناعاتهم الذاتية، فالحاكم له الحكم فقط على الخيرات المدنية وليس على نوايا الأفراد وإيمانهم، وكل تجاوز لسلطته السياسية

(4) Ibid., p. 53.

(5) Audard Catherine, *Tolérance et raison publique : Le libéralisme politique de John Rawls*, Collective work: La Tolérance politique, classiques Garnier,paris,2019.P.3.

شُؤونهم الدينية والمذهبية أو إلزامهم بتبني عقيدة دون أخرى؛ لأن ذلك يعتبر مساساً بمبدأ الحرية بوصفه مبدأ دستورياً مقدساً. على اعتبار أن "تسامح المذاهب الدينية هو وسيلة للنجاة وضمان للسلم المدني"⁽¹⁰⁾ والإخلال به يشكل تهديداً للستقرار المنشود داخل الدولة. ولذلك فإن "فكرة الدولة الدينية مرفوضة"⁽¹¹⁾ عند رولز، فليس لدى الدولة سلطة تفضيل ديانة على أخرى أو الولاء لعقيدة بعينها، إنما لا ت quam نفسها بالعقيدة الفلسفية والدينية لكنها تنظم سعي الأفراد لمصالحهم الأخلاقية والروحية طبقاً لمبادئ يتفقون عليها بأنفسهم في وضع بدئي من المساواة⁽¹²⁾.

بهذا المعنى، تضمن الدولة حرية التدين والاعتقاد لكافة مواطنيها من حيث كونهم جميعاً أحراراً ومتساوين؛ إذ لا يمكنها التضحية بحريتهم في سبيل عقائدهم الدينية أو الأخلاقية المتباعدة؛ ذلك لأن المبدأ المؤسس للليبرالية هو سيادة الفرد على حق اختيار تصوراته للحياة ومواجهه الحظر الذي تمارسه السلطة الدينية أو

شاعوا. وبالتالي فمن حق أي شخص اعتناق الدين الذي يراه مناسباً وفعل ما يقتضي به دون قسر أو إكراه.

لا شك أن هذا التوجه الديمقراطي الذي كرسه لوک وسار عليه رولز يعكس بجلاء نضجهما السياسي ورؤيهما في اتجاه ترسیخ الحقوق والحريات المدنية، وبالخصوص حرية الضمير والاعتقاد حرية الممارسة الدينية المكافولة دستورياً انطلاقاً من "مبدأ الحرية"⁽⁸⁾ نفسه الذي يتضمن أن "الحرية الدينية لا يمكنها أن تكون مبررة إلا في إطار الحرية للجميع، أي حرية الاعتقاد بغض النظر عن ما هو هذا الاعتقاد (...)، وهو ما يعني أن المُتدين أو المُتمذهب بهذا الاعتقاد أو ذاك عليه أن يستحضر ولاءه نحو مبدأ الحريات، ويمنحه الأولوية عن ولائه تجاه عقيدته، فلا يمكنه بمنطق سليم أن يستفيد هو من حرية الاعتقاد، ثم على أساس هذه العقيدة يسعى إلى قهر واضطهاد عقائد الآخرين".⁽⁹⁾

ولذلك يتعين على الدولة، وفق هذا المنظور الليبرالي، حماية الأمن الروحي لمواطنيها وحريتهم دون التدخل في

(10) A.Catherine, *Tolérance et raison publique : Le libéralisme politique de John Rawls*, op-cit, p.1.

(11) John Rawls, *Justice as fairness: A Restatement*, Eric Kelly, ed, Cambridge, MA: Harvard University Prss, 2001, p:186.

(12) Ibid, p:187.

(8) نقصد بطبيعة الحال المبدأ الأول الذي صاغه رولز لنظريته عن "العدالة كإنصاف".

(9) محمد هاشمي، *نظريّة العدالّة عند جون رولز: نحو تعاقد اجتماعي مفaiير*، دار توبقال للنشر الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2014، ص.14.

إلى فئتين، إحداهما هي فئة المواطنين من الدرجة الأولى والأخرى هي فئة المواطنين من الدرجة الثانية. وبالتالي تقويض أسس ومبادئ المجتمع الديمقراطي الليبرالي القائم على فكرة أن جميع الأفراد مواطنون أحرار ومتساوون.

السياسية أو الاجتماعية"⁽¹³⁾، فواجب الدولة يقتصر فقط على تأمين الشروط الخاصة بالحرية الأخلاقية والدينية المتساوية لجميع الأفراد. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا في إطار دولة ليبرالية غير مذهبية "تسهر على� احترام حق اللجوء في دلالته العقائدية. فلا مكان لتجريم الردة، أو إلزام الناس بما يشوش على طبيعتهم الحُرّة"⁽¹⁴⁾.

2- التوافق التشاركي بوصفه تأويلاً لمبدأ التسامح

تقودنا المعطيات السابقة إلى القول بأن جون رولز بصفته فيلسوفاً سياسياً وورثياً شرعياً لفلسفه العقد الاجتماعي. ظل رهين أطروحة جون لوك فيما يخص الحريات الفردية، فهو لم يفکر إلاً من داخل نسق لوك السياسي للتسامح والحرية الدينية بشكل خاص. بل أكثر من ذلك إن مبدأ الحياد السياسي للدولة إزاء الحريات الشخصية الذي ركز عليه رولز كثيراً في تصوره العام للعدالة ليس إلا ثميّناً لتصور لوك الخاص بفصل الخيرات المدنية الدينية عن الاعتقاد الديني الأخرى.

إن هذا الفصل الواضح بين الدولة والاعتقاد أو بين الدولة والدين، تُدين به الدولة الحديثة لجون لوك أكثر من أي فيلسوف آخر، وهو نفس التصور الذي سيؤسس للعلمانية بصيغتها الحياتية. وستقوم عليه نظرية العدالة عند جون رولز في شقّها القيمي المتعلق بالحريات الأساسية: ذلك أن التعُدُّ العقائدي داخل

ولهذا الاعتبار طالب رولز بمبدأ "الحياد السياسي" للدولة الذي يقتضي عدم انحيازها لعقيدة مذهبية بعينها، ضماناً أولاً: لمبدأ "الحق في الاختلاف" الذي كان أحد مثela العليا. وثانياً: لتحقيق مطلب "المساواة في الحرية" بين كافة المواطنين بكيفية مُنصفة وعادلة؛ إذ إن رولز يرفض بشدة منح أية حقوق وحريات أساسية لفرد استناداً إلى انتتمائه الثقافي أو المذهبي الذي ينتمي إليه⁽¹⁵⁾: لأن ذلك حسبه سيخلق تفاوتاً راسخاً ما بين المواطنين، وذلك بتوزيعهم

(13) A.Catherine, *Tolérance et raison publique: Le libéralisme politique de John Rawls*, op-cit, p.1.

(14) محمد هاشمي، *نظريّة العدالة عند جون رولز*. م. س. ص149.

(15) يؤكد رولز بهذا الصدد أن أطراف العقد في سياق الوضعية الدينية Original position يوصفها أداة منهجية لاختيار مبدأ العدالة. يجهلون اعتقاداتهم وتصوراتهم الدينية والأخلاقية والثقافية والإثنية. كما يجهلون وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية. وبصفة عامة كل ما من شأنه أن يؤثر على تصورهم السياسي للعدالة. إنهم يكonzون في حالة يسمى بها رولز "جحاب الجهل" Veil of ignorance. يختارون -وهم تحت هذا الحجاب- مبادئ العدالة باعتبارها ميثاق للمجتمع الذي سيعيشون فيه. أي المجتمع المحكم التنظيم.

لتحقيق التوافق التشاركي Overlapping Consensus . بحيث تتوافق كل المذاهب الشاملة على نفس التصور السياسي للعدالة لضمان السلم والاستقرار داخل المجتمع. وهكذا، فإن تحقيق التوافق التشاركي بين المذاهب الشاملة سيؤثر على تصرفات الأشخاص داخل المجتمع، بغض النظر عن اختلافاتهم العقائدية، مقتضي ذلك، "أن التعدد داخل المجتمع الليبرالي يقوم على افتراض وجود عقائد شاملة معقولة تلزم نفسها بناءً على أساس مبرراتها قبلة الأطراف المخالفة، على أساس منطق التسامح وليس بناءً على العيمنة والإقصاء"⁽¹⁸⁾. وعليه، فإن المواطن الليبرالي مُلزم بالاعتراف بالعقائد الأخرى المفاجرة والمضادة لعقيدته في إطار مبدأ التسامح والتعايش. لكن كيف يمكن ضمان التعايش والاستقرار داخل المجتمع علماً أن ما يميزه هو التعدد والاختلاف الثقافي والعقائدي؟

3- فكرة المجتمع المحكم التنظيم وواقعة التعددية المعقولة

يؤكد رولز على أن نظريته السياسية تسعي لإيجاد حل لمشكلة "واقعة التعددية المعقولة" The fact of (reasonable pluralism) المطروحة بقوة داخل المجتمعات الديمقراطية الحديثة.

(18) المرجع نفسه، ص.223

المجتمع الديمقراطي الليبرالي يقوم على افتراض وجود **مذاهب شاملة ومعقولة**⁽¹⁶⁾ Reasonable Comprehensive doctrines هذا الافتراض المجال لتقبل كل العقائد على أساس منطق التسامح والتعايش انطلاقاً من مرجعية أساسية مفادها أن إمكانية الحقيقة المطلقة في حد ذاتها غير موجودة، وبالتالي لا فضل لعقيدة على أخرى.

ويمكن أن يتحقق هذا التصور عملياً، في نظر رولز، عندما تقرّ كل المذاهب المعقولة بتصور ليبرالي للعدالة داخل مجتمع ينعته رولز "A well-ordered Society" وهو مجتمع "يكتنّ فيه الجميع بأن العقيدة المعقولة التي يتم تبنيها من طرف شخص متصل بالمعقولية، هي عقيدة معقولة من ضمن أخرى ممكنة"⁽¹⁷⁾ في إطار ما أسماه رولز بـ"المساواة العقائدية" والتي هي شرط أساسى

(16) تمثل المذاهب الشاملة حسب رولز في معتقدات الأفراد والكتائس والنقابات، وتكون العقيدة شاملة الجمعيات والكتائس والنقابات، حين تشتمل على المعتقدات ذات الصلة بما هو قائم في حياة الإنسان مثل العقائد الدينية التي تؤكد حرية الضمير والاعتقاد وتعتمد الحريات الدستورية الإنسانية، وأيضاً العقائد الفلسفية الليبرالية المختلفة مثل فلسفة كانط الليبرالية وفلسفة جون لوك وستيوارت مل. وكذلك المثل الأخلاقية المرتبطة بالفضيلة والطبع السيكولوجية ذات الطابع السيكولوجي التي تميز سلوكنا غير السياسي، ولذلك يعتبرها رولز "شاملة" بالمعنى الجزئي فقط؛ لأنها ليست نسقية ولا كاملة، فهي شاملة لأنها تشمل قيمًا لا سياسية. للمزيد انظر:

J. Rawls, *Justice as fairness: A Restatement*, op-cit, pp:33,34.

(17) محمد هاشمي، نظرية العدالة عند جون رولز، م. س. ص.223



يسعى إلى جعل التعددية الفقديّة مبدأً راسخًا داخل منظومته السياسيّة. وبالتالي فإن شرط العموميّة هو ما يجعل التعددية الأخلاقية تعدديةً معقوله. بل إن هذا التعدد يعتبره رولز "ملمّحًا للمجتمعات الديمقراطيّة الحديثة".⁽²²⁾

ومن هنا فإن "الشخص المتصف بالمعقولية لابد وأن يجد نفسه مقتنعاً بلزم الاعتراف بحرية الاعتقاد (...). ما دامت السلطة الإلزامية لا يمكن أن تكون في إطار العقل العمومي مبزرة في إطار مجال العقائد المذهبية"⁽²³⁾، فمهما كان مستوى عقلانية ومعقولية الأشخاص، فلن يكون بمقدورهم التوافق والإجماع على عقائد شاملة (أخلاقيّة، فلسفية، دينية...). ولذلك فمن الضروري، حسب رولز، أن يتوفّر كل شخص، من حيث كونه مواطناً حراً، على قدر من الاستقلالية الأخلاقية والعقلانية بحيث يجعل نمط تفكيره يُعبر بعمق عن طبيعة المجتمعات الديمقراطيّة الليبرالية⁽²⁴⁾. فاستقلالية المواطن الأخلاقية تجعله غير مُلزّم باتخاذ أي مرجعية عقدية أو مذهبية أو قيمية أو فكريّة خارجة عن التصور الخاص للعدالة والذي يجب

(22) J. Rawls, *Justice as fairness: A Restatement*, op-cit, p:34p.

(23) محمد هاشمي، *نظريّة العدالة عند جون رولز* م. س. 224.

(24) هذا ما عبرت عنه الفلسفة الكانتية بمفهوم الاستقلالية Autonomy. الذي يؤكد على أن كل إنسان من حيث كونه ذاتاً لعقل أخلاقي عملي يتمتع بدور المُشّرع القادر على تبرير خضوعه للواجبات الأخلاقية بفعل كفاءته الأخلاقية. وهو ما يدعوه كانت بـ"الاستقلال الذاتي للإرادة".

في المجتمع المحكم التنظيم "يُقرُّ جميع المواطنين نفس التصور السياسي للعدالة. فرغم أن لهم تصورات دينية وفلسفية وأخلاقية مختلفة ومتباعدة، إلا أن هذا لا يمنع من وجود وجهة نظر سياسية مشتركة تسمح لهم بتصور عام لمبادئ العدالة يتفقون عليه جميعاً، بحيث "يدركون أن نجاح بعضهم يُعد أمراً ضرورياً ومتكاملاً مع صالح البعض الآخر، ويكون لدى كل شخص في هذا المجتمع رغبة قوية وفاعلة للعمل بمقتضى مبادئ العدالة"⁽¹⁹⁾، مما يؤدي إلى تماست المجتمع واستقراره، بالرغم من تنوع معتقدات أفراده وانتماءاتهم⁽²⁰⁾.

إن تنوع المذاهب الدينية والفلسفية والأخلاقية داخل المجتمعات الديمقراطيّة الليبرالية ليس مجرد حدث تاريخي سرعان ما يزول ويتشاهي بفعل الزمن، بل هو نتيجة للاستعمال العمومي للعقل (العقل العمومي Public reason⁽²¹⁾) بما هو روح المجتمع الديمقراطي الدستوري والذي

(19) J. Rawls, *Justice as fairness: A Restatement*, op-cit, p:32.

(20) من الواضح أن التعددية الأخلاقية التي يتحدث عنها رولز هنا لا تعني سوى معتقدات وأفكار أفراد المجتمع المحكم التنظيم، وبذلك فهي لا تشمل تنوع الثقافات غير المعقولة داخل المجتمع، وإنما هي التعددية الأخلاقية التي يقصد بها رولز هي التعددية المعقوله، بين مواطنين أحراز ومتساوين. يتضمنون بالعقلانية والمعقولية وينحصر هذا التصور فقط على أفراد المجتمع الديمقراطي الليبرالي. انظر في هذا الصدد: Ibid. pp. 32.33.34.

(21) عبر كانط بعمق عن هذا المطلب في مقالته الشهيرة "ما هو التنوير؟" من خلال تمييزه بين الاستعمال العمومي للعقل والاستعمال الخصوصي.

«2001»⁽²⁷⁾ . أن الميزة الجوهرية للمجتمع المحكم التنظيم تمثل في كون "كل أعضائه يقبلون نفس التصور السياسي للعدالة"⁽²⁸⁾ بغض النظر عن الاختلافات المذهبية الشاملة، وهو ما من شأنه أن يوفر أساساً كافياً وأكثر معقولية لوحدة اجتماعية، علماً أن الواقع المعيش يُظهر أن المجتمع الديمقراطي الحديث لا يتسم فقط بتنوع عقائده، بل يتميز أيضاً بتعارضها؛ إذ لا تحظى أية من هذه العقائد بتأييد وإجماع كافة المواطنين، حتى ولو كان هذا المجتمع محكم التنظيم⁽²⁹⁾.

وبالتالي فإن "أي محاولة لخلق وحدة أيديولوجية وأخلاقية وسياسية للمجتمع منسجمة على أساس تصور معين للخير ستفضي بالضرورة إلى ما يسميه رولز "بواقعية القمع"⁽³⁰⁾ "The fact of oppression" أي اللجوء إلى سلطة الدولة من أجل حسم النزاعات والخلافات، عندئذ ستبرر الدولة

(27) يمكن اعتبار هذا الكتاب مراجعة وتقويم لـ"نظيرية في العدالة" (1971) نتيجة الانتقادات الشديدة التي تلقاها رولز من قبل المحافظين خاصة روبرت نوزيك، إلى جانب النقد الجماعي بمختلف توجهاته وتياراته. دون أن ننسى الملاحظات الفنية التي وجهها إليه هابرماس في مناظرتهما الشهيرة التي نشرت على صفحات "الجريدة الفلسفية الأمريكية" The JOURNAL OF PHILOSOPHY

(28) J.Rawls, *Justice as fairness: A Restatement*, op-cit, p.9 (29) من الواضح أن رولز أعاد النظر في تصوره للمجتمع المحكم التنظيم الذي عبر عنه في كتابه الأول "نظيرية في العدالة". نتيجة للانتقادات التي تعرض لها، وهو ما صرّح به في: "إعادة الصياغة" قائلاً: "أعتقد أن المجتمع المحكم التنظيم الذي يقبل كل أعضائه العقيدة الشاملة ذاتها هو مجتمع مستحيل الحدوث نظرًا لواقعية التعددية المعقدة". انظر:

J.Rawls, *Justice as fairness: A Restatement*, op-cit, p.9.

(30) A.Catherine, *Tolérance et raison publique: Le libéralisme politique de John Rawls*, op-cit, p.4.

أن يقدم نفسه كتصور سياسي لا كتصور ميتافيزيقي- أخلاقي⁽²⁵⁾.

4- الليبرالية السياسية بوصفها التعبير الأنساب لمفهوم التسامح

ولذلك يمكن القول إن القضية الأساسية التي عمل رولز على معالجتها في نظرية السياسة تمثل في التساؤل التالي: كيف يمكن بناء مجتمع ديمقراطي حر، منسجم ومُستقر في ظل تعددية أخلاقية عميقه بين كافة أفراده، بحيث يُنظر فيه بعين الاحترام إلى اختلافاتهم الأخلاقية والمذهبية؟

في سياق الإجابة عن هذا التساؤل، يعتقد رولز، وخصوصاً في أعماله المتأخرة "الليبرالية السياسية" «Political Liberalism»⁽²⁶⁾ «1993» و"نظيرية في العدالة: إعادة الصياغة" «A Theory of justice: A Restatement»

(25) (J.Rawls, *Justice as Fairness: Political not Metaphysical*, Philosophy and Public Affairs 14, 1985, 223-251.

(26) يعد كتاب "الليبرالية السياسية" بمثابة مراجعة نقديّة/ أو إعادة صياغة لقسم الثالث من كتاب "نظيرية في العدالة" (1971) نتيجة الانتقادات الموجهة لروالز سواء من داخل الأوساط الليبرالية أو من خارجها. ففي هذا العمل، يقترح علينا رولز تصوّراً سياسياً للعدالة مستقل عن العقائد الدينية والفلسفية والأخلاقية. وهو التصور الذي يماكنه، في نظره، أن يضمن الاستقرار داخل المجتمع الديمقراطي الليبرالي، ويمثل التوافق التشاركي السبب الرئيسي لتحقيق هذا الاستقرار، بحيث يتوافق أفراد هذا المجتمع، بصفتهم أحرازاً ومتساوين، على هذا التصور بالرغم من تباين عقائدهم في إطار مبدأ التسامح وحرية الاعتقاد.

of justice منفداً للخروج من أزمة المجتمع الديمقراطي، بحيث يقتصر هذا المفهوم على عالم السياسة (Political Realm) الذي يشمل **البنية الأساسية للمجتمع Basic structure of society** بما هي الموضوع المركزي للعدالة، وتكون وظيفة هذه البنية في حل النزاعات والخلافات الشائكة والعصيرة بين مختلف أفراد المجتمع، بحيث تعمل مؤسساتها السياسية على أساس مبادئ مشتركة للعدالة، أما خارج عالم السياسة فيؤكّد رولز على ضرورةبقاء المجتمع محتفلاً بتعدينته الأخلاقية.

ولذلك يمكن القول "إن السمة المميزة للمجتمعات المفتوحة "Ouvertes" استناداً إلى تصور كارل بوبير هي تعدد التصورات الفلسفية، الدينية والأخلاقية، وكذلك أساليب الحياة وأنمط التنشئة الاجتماعية من خلال ممارسة حرية الاعتقاد والرأي، والتي يجب أن تتكيّف معها كل الأشكال الديموقراطية"⁽³²⁾ نظراً لكون المواطنين، سواء على صعيد حياتهم الشخصية أو على مستوى حياتهم داخل الجماعات التي يتّبعون إليها ينظرون إلى غيّاتهم وارتباطاتهم وتصوراتهم للخير على أنها غير قابلة للتغيير والنقاش، ولا يمكنهم، وبالتالي، التخلّي عنها، إنهم لا يتّصرون أنفسهم بمعزل عن هويتهم المتمثّلة في قناعاتهم الدينية والفلسفية والأخلاقية.

جرائمها الرسمية والوحشية التي لا مفر منها، يستتبعها فساد الدين والفلسفة والعلم، فإذا قبلنا - يقول رولز - أن مجتمعاً سياسياً هو متّحد عندما توحّد عقيدة مذهبية شاملة واحدة بذاتها، عندئذ لابدّ من الاستعمال القمعي لسلطة الدولة والشروط المرافقة له للحفاظ على المتّحد السياسي، ولنسم هذه الحالة بواقعة القمع"⁽³¹⁾.

لذلك، لم تكن محاكم التفتيش، في نظره، حدّاً عرضياً في تاريخ الحضارة الغربية؛ بل إنه كان ضروريّاً للتّوحيد المجتمع حول التصور الكاثوليكي؛ إذ كان لابدّ من قمع الهرطقة للحفاظ على المعتقد الديني المشترك، ونفس الإجراء يمكن أن يحصل مع أي عقيدة مذهبية شاملة - حتى ولو كانت العلمانية Secular - تروم إلغاء تعديدية معقولة.

إن إكراه أفراد المجتمع على تبني عقيدة أخلاقية شاملة هو أمر غير مقبول من وجهة نظر رولز؛ لأن المجتمع أصلًا يحمل في ثناياه تنوّعاً مذهبياً (ديني، فلسي، أخلاقي... إلخ)، ويؤدي الأخذ بذلك إلى عدم استقرار المجتمع وتماسكه، وبالتالي نسف وتفويض غاية رولز المتمثلة في بناء مجتمع سياسي حرٌ مُحكم، عادل ومستقر.

يقترح فيلسوف العدالة "الليبرالية السياسية" (Political Liberalism) أو "المفهوم السياسي للعدالة" Political conceptions

(32) A, Catherine, *Tolérance et raison publique: Le libéralisme politique de John Rawls*, op-cit, p.3.

(31) J.Rawls, *Justice as fairness: A Restatement*, op-cit, p.34.

يجعله، في نظر فيلسوف العدالة، مختلفاً ومتميّزاً عما نجده في الجمعية Association أو ما يسمى بالجماعة Community. يمكن ذلك في أن "الانتماء للمجتمع لا يتم على شاكلة طوعية كنتيجة اختيار تداولي، بل إنه مُعطى أولى يمثل نقطة انطلاق أساسية لهويتنا".⁽³⁶⁾

فضلاً عن ذلك، لا يحدد المجتمع الديمقراطي غايته انطلاقاً من مرجعية مذهبية كما هو حال الجمعيات، وإنما من خلال ديناجة دستورية (ميئاق/عقد اجتماعي). وهو ما يجعله أيضًا متميّزاً عن الجماعات القومية والآليات الثقافية والإثنية. "في المجتمع الديمقراطي يجب أن يكون تصور العدالة مستقلاً عن المذاهب الأخلاقية والفلسفية والدينية المتعارضة في ما بينها".⁽³⁷⁾ إذا فهمنا منها إقامة وحدة اجتماعية شاملة على أساس عقيدة دينية أو فلسفية أو أخلاقية أو لغوية أو عرقية، فمثل هذه القوميات تتعارض، من حيث المبدأ، مع المجتمع الديمقراطي الذي يتأسس على العقل العمومي الذي يترك للمواطنين كامل الحرية في شأن الاستقلالية الأخلاقية من منطلق حرية الضمير والاعتقاد، ويضع كل العقائد الشاملة على قدم المساواة.

(36) محمد هاشمي، نظرية العدالة عند جون رولز، م. س، ص. 216

(37) A, Catherine, *Tolérance et raison publique: Le libéralisme politique de John Rawls*, op-cit, p.7.

عكس ذلك تماماً، نجد المفهوم السياسي للعدالة مستقل بذاته، فهو يعيّر عن الأفكار والمبادئ والتصورات السياسية السائدة داخل المجتمع الديمقراطي، الدستوري بالخصوص، مثل فكرة أن جميع الأفراد أحراز ومتساوون وفكرة المجتمع المحكم التنظيم. ومن هنا يصبح "المفهوم السياسي للعدالة أداة للتوجيه النقاش والتفكير بالشكل الذي يساعدنا على الوصول إلى اتفاق سياسي على الأسس الدستورية والمسائل الرئيسة ذات الصلة بالعدالة".⁽³⁸⁾

بهذا المعنى، لا يتعارض المفهوم السياسي للعدالة مع القيم الدينية والفلسفية والأخلاقية التي تقوم عليها العقائد الشاملة، بل إنه "يمكّن المواطنين كافة من ممارسة حقوقهم وحرياتهم الأساسية مع احتفاظهم بتلك القيم في الوقت نفسه".⁽³⁹⁾ وبالتالي، فإن الليبرالية السياسية هي التعبير الديمقراطي الأنسب لمفهوم التسامح، بحيث تتخذ مبدأ "الحياد" كمنهج في التعامل مع مختلف المذاهب والعقائد، فهي "لا تؤيد ولا تنتقد أية قيم دينية أو فلسفية أو أخلاقية تعتمدها تلك العقائد في نسقها الفكري".⁽⁴⁰⁾

إن هذا الطابع السياسي الصرف للمجتمع الديمقراطي الليبرالي هو ما

(33) J.Rawls, *Political Liberalism*, New York, Columbia University Press,1993.P.XVIII.

(34) Ibid.,P: XVIII.

(35) Ibid.,PP: XIX. XX.



يجعل هذا الإنسان الأوروبي متسامحاً مع نفسه، وهذا الأمر يجعلنا نُقرّ أيضًا بأن ديمقراطية جون لوك، أقصد الديمقراطية التي أسس عليها مفهوم التسامح، هي ديمقراطية غير منسجمة؛ لأنها تؤمن بعقل واحد فقط هو عقل الأنوار ولا تؤمن بتعدد العقول.

ويمكن أن نؤكد، علاوة على ذلك، أن التسامح بصيغته الأنوارية الليبرالية، سواء مع لوك أو لدى فولتير، ظل تسامحاً بعدياً، بحيث إن موضوعه كان في سياق الإنتاجات البعدية⁽³⁸⁾ (الدينية مع لوك والإيديولوجية- الفكرية مع فولتير)، ولم يكن منصبًا على السياقات البدئية للإنسان بكونها مختلف الحتميات القبلية التي لا يتدخل فيها من قبيل: الجنس، اللون، العرق، الجغرافيا، الإثنيات، الأقليات... إلخ؛ إذ ليس المهم من الناحية المبدئية، أن نتسامح فكريًا (أي على مستوى: الأفكار، المبادئ، المعتقدات، الدين...)، وإنما يجب أولاً أن نعترف بسياقاتنا البدئية وننظر إليها على أساس المساواة. وبهذا النحو يغدو الاعتراف شرطاً للتسامح.

إذن، ما معنى أن يكون المرء متسامحاً؟ أن يكون المرء متسامحاً معناه أن يعترف للآخر، أولاً، بسياقاته البدئية والنظر إليها من زاوية المساواة لا من منظور التفضيلية

(38) نقصد كل ما أنتجه وينتجه الإنسان من أفكار دين، ثقافة، مبادئ، معتقدات... إلخ. أي كل ما يأتي بعد ولادته.

5- من التسامح إلى الاعتراف: نحو تجاوز التصور الليبرالي

بالرغم من قيمة التصور الليبرالي وأهميته للتسامح، سواء كما عبر عنه لوك في صيغته الكلاسيكية، أو كما أعاد تأويله وصياغته رولز في اللحظة المعاصرة، فإنه مع ذلك ظل محدوداً وقصيراً، وعلة ذلك، هو أن لوك يختزل التسامح في البعد الديني فقط، وفي سياق منظومة مغلقة؛ منظومة الحادثة والأنوار، فالتسامح الذي ينادي به الفيلسوف الإنجليزي نابع بالأساس من عقلية أنوارية ليبرالية تمجد العقل والإنسان الحديث.

وبوسعنا أن نفهم من ذلك أن جون لوك وجّه رسالته بالتحديد للإنسان الأوروبي؛ ذلك أن الحروب العقائدية التي كان يقصدها ويتحدث عنها في رسالته هي حروب بين المذاهب والعقائد الأوروبية المسيحية فحسب (البروتستانتية والكاثوليكية بالخصوص). وعندما يتكلم عن الديانات الأخرى كاليهودية والبوذية والإسلام يشير إليها فقط كأطراف للسجل على سبيل تدعيم تصوره لا غير، بمعنى أنه لا يدمج المذاهب الأخرى في صلب الموضوع، وهذا ما يجعلنا نُقر بقصور ومحدودية مقاربة جون لوك.

إن لوك، وبهذا المعنى، لا يدعو إلى تسامح الإنسان المسيحي (البروتستانتي، الكاثوليكي،الأرثوذكسي) مع غيره (البوذي، المسلم، اليهودي... إلخ)، وإنما يحاول أن

الاعتراف⁽³⁹⁾, فهذا الفيلسوف الكندي **ويل كيمليكا** Kymlicka (Will Kymlicka 1962-....) يطالب الدولة الليبرالية بضرورة الاعتراف بثقافات الجماعات الأقلية والإثنية وعن حقها في التمايز والاختلاف الثقافي واللغوي والهوياتي دون إقصاء أو تهميش أو تمييز، مؤكداً على أن مهمة الدولة ليست هي إدماج أفراد المجتمع المتعدد ثقافياً. في بنية ثقافية واحدة منسجمة ومتجانسة، وإنما هي بالأساس رعاية الاختلاف والحفاظ عليه.

وقد قادت كيمليكا هذه الملاحظات إلى مراجعة المفهوم التقليدي للتسامح؛ لأنه، في نظره، يتضمن نوعاً من الحيف والظلم واللامساواة. فمعه سيتغير المنطلق ومعه الرهان، فليس الهدف من التسامح هو النجاة أي الحفاظ على الحياة وتجنب الموت والعنف والاقتتال -كما راهن لوك وسليله رولز، وإنما الغاية الأساسية منه هي الحفاظ على الاختلاف

(39) يمكن اعتبار كل من شارلز تايلور في نصه "سياسات الاعتراف" (1994). وأكسيل هونيث في كتابه الموسوم بـ "الصراع من أجل الاعتراف" (1991) ونانسي فريزر في مقالتها الشهيرة حول "العدالة الاجتماعية في زمن سياسات الهوية". بالإضافة إلى ويل كيمليكا في مساهمته المهمة بشأن "التعديدية الثقافية الليبرالية" وبول ريكور في عمله الموسوم بـ "مسار الاعتراف". من المنطرين الكبار الذين ساهموا بشكل كبير في تعريف "براديفم الاعتراف" في الفلسفة السياسية المعاصرة. فقد طالب هؤلاء رغم اختلاف زوايا هويتهم، الدولة الليبرالية بضرورة احترام هوية الجماعات الثقافية والأقلية والإثنية والتعامل معها تعاملًا إيجابيًا مبنًى على أساس الاعتراف الثقافي المتبادل والمتناصفي مع ثقافة الجماعة الساندة دون تمييز أو ازدراء أو إقصاء، ضمانًا لمبدأ "الحق في الاختلاف" الثقافي والهوياتي.

(40) نشير هنا أننا سنعتمد حصراً على مقاربة ويل كيمليكا اعتماداً على مساهمته المهمة بشأن التعديدية الثقافية ومفهوم الاعتراف الذي حاول من خلاله أن يؤسس لتصور جديد للتسامح بوصفه بدليلاً لتصور الليبرالي.

والاستعلاء. ويتعين عليه، ثانياً، تقبل كل المرجعيات الفكرية والعقائدية باختلافها وتنوعها، ليس تواجد المرجعيات، وإنما تقبلها في حد ذاتها، فحتى الأفكار والعقائد التي تبدو غير عقلانية مُلْزمٍ بتقبلها واحترامها. هنا يكون معنى التسامح أوسع، أي بين مرجعيات متعددة ومختلفة وليس وفق مرجعية واحدة منغلقة حول ذاتها.

ولم يستطع رولز، بصفته الوريث الشرعي للإرث الليبرالي الكلاسيكي، أن يذهب بعيداً بمفهوم التسامح، بل ظل أسيراً، فيما يبدو، للتصور اللاؤكي المغلق؛ ذلك أن التسامح الذي يؤسس له فيلسوف العدالة لا يشمل سوى المذاهب الشاملة والمعقولة والتي تؤكد جميعها على تصور سياسي للعدالة داخل المجتمع المحكم التنظيم. وبالتالي، فإن التعديدية المعقولة (reasonable pluralism) التي يتحدث عنها رولز في مجتمعه ليست تعديدية مفتوحة، بل هي مغلقة تخص فقط العقائد المعقولة لمواطني أحراً ومتباينين. الحال أنه ليس بالضرورة أن تبني تصوّر ليبرالي أحادي للعدالة للتسامح.

إن هذه المفارقات التي لازمت مفهوم التسامح، سواء في صيغته الأنوارية الليبرالية الكلاسيكية مع جون لوك أو المعاصرة مع جون رولز، كانت من بين العوامل التي أدت إلى بروز إشكالية التعديدية الثقافية و"براديفم



القومية لتكريس الثقافة الرسمية (ثقافة الجماعة المهيمنة) على حساب ثقافات الجماعات الأخرى المغایرة لها.

إن فكرة حيادية الدولة (State neutrality) هي القومية المتّحدة والمتّجنسة ثقافياً ليست في نظر كيمليكا سوى "أسطورة"⁽⁴³⁾; ذلك أن جميع الأنظمة الديمقراطية الغربية الحديثة ومنذ نشأتها "سعت في الواقع، في وقت من الأوقات، إلى تعريف نفسها بأنها دولة واحدة القومية"⁽⁴⁴⁾; إذ عملت دوماً على نشر وتعزيز ثقافة قومية واحدة ومتّجنسة داخل مجتمعاتها سواء في المجال العام أو في المجال الخاص⁽⁴⁵⁾. كما سعت إلى إدماج كافة مواطنيها في ثقافة الجماعة المسيطرة، مقابل طمس ثقافة الأقلية ولغتها وتراثها الرسمي، دعمتها في ذلك "أيديولوجيا عنصرية وعرقية أكدت أن كلاً من لغة وثقافة مجموعة الأقليات والسكان الأصليين متخلفة ومتدينة، إن لم تكونا ببربريتين، ولا تستحق الاحترام والحماية"⁽⁴⁶⁾.

(43) المرجع نفسه، ص.86

(44) المرجع نفسه، ص.85

(45) بما في ذلك، حسب كيمليكا، الأنظمة شديدة التنوع التي تتفاخر الآن بتنوعها مثل فرنسا وكندا، والنموذج الاستثنائي الوحيد في الغرب في نظره يتمثل في سويسرا التي لم تحاول إنشاء لغة قومية واحدة في نطاق الدولة، بل سمحـت باستمرار وجود الأقليات التي تتحدث الفرنسية والإيطالية كجماعات لغوية متميزة. انظر في هذا السياق: ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية: سير السياسات الدولية الجديدة في التنوع، م. س، ص.85. نظر أيضـاً:

Will Kymlicka, «*Liberal Individualism and liberal Neutrality*», Ethics Journal, vol. 99.no.4 (July 1989), p.903.

(46) ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية: سير السياسات الدولية الجديدة في التنوع، م. س، ص.86.

وعايته وتطوирه على أساس أن التعدد والاختلاف هو أساس الحضارة الإنسانية وجوهر الطبيعة البشرية. ولعل هذا ما دفع كيمليكا إلى القول إن أي تسامح لا ينطلق من مبدأ الاعتراف لا يستحق اسم التسامح.

بناء على هذه الحجة، تبلورت لدى ويل كيمليكا قناعة فلسفية مفادها أن التسامح يقتضي الاعتراف المتبادل بين الجماعات الثقافية والدولة الليبرالية على أساس مبدأ المساواة والحق في الاختلاف. كما يقتضي هذا الاعتراف "العمل بمبدأ التسامح المبني على تقدير المضمون المعرفي لما يؤمن به الآخر، هذا المضمون الذي قد لا يكون المرء متفقاً معه، بل قد يكون رافضاً له، ومع ذلك عليه أن يدافع عن يقائه. ومعنى ذلك أن التسامح الذي يكون أرضية للاعتراف المتبادل لا يجب أن يقوم على اللامبالاة أو الحكم المسبق، وإنما على معرفة عقلية وعلى موقف مسؤول"⁽⁴¹⁾.

ورغم أن الدولة الليبرالية ادعت **الحياد (neutrality)** تجاه المعتقدات الثقافية والأخلاقية السائدة داخل المجتمع، بحجـة خلق مجتمع سياسي واحد، عادل ومستقر، إلا أنها تخلت عن هذا المبدأ، وهذا ما حدا بكيمليكا إلى وصفه بـ"وهم إيديولوجي"⁽⁴²⁾. وظفـته الدولة

(41) المصاـحـي محمد، من أجل حـادـثـة متـعدـدة الأصـواتـ: ورش لـفلـسـفـاتـ الـحقـ وـالـثقـافـةـ وـالـسيـاسـةـ وـالـديـنـ، دارـ الطـبـيعـةـ لـطـبـاعـةـ وـالـنـشـرـ بيـرـوـتـ، لـبنـانـ، الطـبـيعـةـ الـأـلـوـىـ، (2010)، ص.119.

(42) ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية: سير السياسات الدولية الجديدة في التنوع، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، عالم المعرفة، العدد 377، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011، ص.83.

- 5- تبني رموز الدولة والاحتفال بتاريخ الجماعة المسيطرة.
- 6- إنشاء نظام قانوني وقضائي موحد، يعمل من خلال لغة المجموعة المسيطرة وتراثها القانوني.
- 7- تبني سياسات استيطان وإسكان لمصلحة الجماعة القومية المسيطرة.
- 8- تبني سياسات الهجرة التي تتطلب معرفة باللغة والتاريخ القوميين كشرط للحصول على المواطنة.
- 9- الاستيلاء على المجال العمومي الذي كان السكان الأصليون يملكونه⁽⁴⁸⁾.

وعليه، فإن العمل وفق مبدأ حيادية الدولة يخل بالتوازن المنشود تحقيقه بين الجماعة المهيمنة ثقافياً والجماعات الأقلية الإثنية الخاضعة لها، بحيث تكرّس هذه الحياديّة اللّتسامح واللاتوازن بينهما؛ إذ "تصبح حيادية الدولة مجرد أداة بيد الجماعة المهيمنة لحماية ثقافتها وتقويتها والتعزيز من شأنها على حساب الجماعات الثقافية الأخرى داخل نطاق الدولة -الأمة"⁽⁴⁹⁾. وهذا يُغذي مشاعر الحقد والكراهية لدى هذه الجماعات. ومن هنا لا يمكن تحقيق التسامح -معناه الأوسع- في غياب ثقافة الاعتراف بالغير في غيريته واختلافه.

(48) ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، م.س، ص.86-83.

(49) W.Kymlicka, «*Liberal Individualism and liberal Neutrality*», op-cit, p: 901.

يتجل هذا الأمر بوضوح، وكما يُبيّن كيمليكا، من خلال تبني الدولة القومية لسياسات تعبر عن هويتها الخاصة فقط، مقابل إقصاء وتهميشه للمهويات الأخرى الأصلية، وذلك لإبراز لغتها وتاريخها وثقافتها وآدابها وأساطيرها ودياناتها وما إلى ذلك. يقول صاحب "أوديسا التعددية الثقافية" في هذا السياق:

"لقد استخدمت السياسات العامة لدعم وتعزيز لغة قومية مشتركة، وتاريخ قومي، وأساطير قومية، وأبطال قوميين، وأدب قومي، ونظام تعليمي قومي، ووسائل إعلام قومية، ونظام عسكري قومي، وفي بعض الحالات ديانة قومية"⁽⁴⁷⁾.

وتشتمل هذه السياسة، حسب كيمليكا، على تسع إجراءات غير عادلة، وهي على التوالي:

1- تبني قوانين اللغة الرسمية الوحيدة، وهي اللغة التي تستعمل في المجال العمومي.

2- بناء نظام قومي للتعليم الإلزامي ينحصر في السردية التاريخية والقومية للجماعة المسيطرة.

3- مركزية القوة السياسية، واستبعاد أشكال السيادة والحكم الذاتي اللذين تمتعت بهما جماعات الأقلية تاريخياً.

4- نشر لغة المجموعة المسيطرة وثقافتها من خلال المؤسسات الثقافية القومية، بما في ذلك وسائل الإعلام القومية والمتحف العامة.

(47) المرجع نفسه، ص.83

على سبيل الختم

كل هذه الاعتبارات وغيرها دفعت أنصار الاعتراف ودعاة التعددية الثقافية إلى مراجعة التصور الليبرالي للتسامح. فقد طالب ويل كيمليكا، بصفته مفكراً جماعياً، الدولة الليبرالية بضرورة الاعتراف بثقافة الجماعات الأثنية والأقلية. ويقتضي هذا الاعتراف العمل بمبدأ التسامح المبني على التعدد والاختلاف، لا في المجال الديني والأخلاقي والفلسفي فقط، بل وأيضاً على المستوى السياسي، بحيث يُنظر إلى المجتمع السياسي بعين المجتمع الأخلاقي.

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي يلعبه التسامح المعاصر على الصعيد العالمي في إرجاع التطرف أي كان لونه، إلا أنه يمكن أن يشكل تهديداً للتعديدية الدينية والتنوع الثقافي للدولة الديمقراطية خاصة عندما يتساهم مع الجماعات المتطرفة التي تستغل ثقافة التسامح لنشر ثقافة اللاتسامح وإلغاء الحق في الاختلاف والتعددية الدينية أو العرقية أو الثقافية...إلخ.

موازاة للخطر السابق، فإن الاعتراف للجماعات الثقافية بحقها في الاختلاف والتمايز يفرض علينا التخلي عن مزاعم الشمولية والدوغماتية، لكن في المقابل لا يجب أن يكون هذا التسامح مطية لمحو الاختلاف بين الحق والباطل، أو مطية للقول بتساوي الحقائق.

وكما أشارت إلى ذلك اليونسكو في أدبياتها بأن "التسامح لا يعني المساواة أو التنازل أو

يبدو مما سبق، أن رولز سعى في ليبراليته السياسية، من حيث هي الوجه السياسي لنظرية العدالة وإنصاف، إلى خلق مجتمع عادل، منسجم ومستقر، يتقاسم مواطنوه، بوصفهم أحرازاً ومتتساوين، تصوّراً سياسياً للعدالة. وبفضل مبدأ "الحربيات المتساوية للجميع" استثمر فكرة "واقعية التعددية المعقولة" الراسخة داخل المجتمعات الديمقراطية الحديثة لتبرير تصوره الليبرالي للتسامح والحربيات الأساسية بشكل عام، والتي من ضمنها أساساً حرية الضمير والاعتقاد، وهو ما من شأنه أن يضمن التماسك والاستقرار داخل المجتمع الليبرالي. بالرغم من التعددية المذهبية والعقائدية التي تسمّه، ما دامت هذه التعددية معقولة، بحيث تتوافق كل هذه المذاهب الشاملة على تصور سياسي للمجتمع.

لقد استفاد رولز من التراث الأنواري الليبرالي، وخصوصاً فكرة التسامح الديني التي نادى بها لوک في رسالته: إذ عمل على تأويلها وإعادة صياغتها لتشمل -إلى جانب المجال الديني- المجال الفلسفي والأخلاقي. لكن ما يُعاب على هذا التصور، رغم جوانبه المُشرقة، حصره مضمون التسامح في حدود المجتمع الديمقراطي الليبرالي. فالتسامح الذي يؤسس له رولز، وكذلك لوک، هو تسامح مُغلق: لأنّه محكوم بتصور ضيق للمجتمع، فهو لا يشمل سوى العقائد المعقولة فقط لدى رولز وبين المسيحيين أنفسهم لدى لوک.

- محمد مزور، **فلسفة الدين بين التجربة الباطنية والتأمل النظري**، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى، 2018.

المصادر بالإنجليزية:

- John Rawls, **A Theory of Justice**, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971. Revised edition, 1999.
- John Rawls, **Political Liberalism**, New York, Columbia University Press, 1993.
- John Rawls, **Justice as fairness A Restatement**, Eric Kelly, ed, Cambridge, MA: Harvard University Press, 2001.

المقالات:

- John Rawls, **Justice as Fairness: Political not Metaphysical**, Philosophy and Public Affairs 14, 1985, 223-251.
- Will Kymlicka, **Liberal Individualism and liberal Neutrality**, Ethics Journal, vol.99, no.4 (July 1989).
- Catherine Audard, **Tolérance et raison publique: Le libéralisme politique de John Rawls**, Collective work: La Tolérance politique, classiques Garnier, Paris(2019), PP: 109-134.

التساهل؛ بل التسامح هو قبل كل شيء اتخاذ موقف إيجابي فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعترف بها عالمياً. ولا يجوز بأي حال الاحتجاج بالتسامح لتبرير المساس بهذه القيم الأساسية⁽⁵⁰⁾.

البليوغرافيا

المراجع بالعربية:

- جون لوك، **رسالة في التسامح**، ترجمة: منى أبو سنة، تقديم ومراجعة: مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1977.
- محمد هاشمي، **نظريه العدالة عند جون رولز: نحو تعاقد اجتماعي مغاير** دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2014.
- ويل كيميليكا، **أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع**، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، عالم المعرفة، العدد 377، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011.
- محمد المصباحي، **من أجل حداثة متعددة الأصوات: ورش للفلسفات الحق والثقافة والسياسة والدين**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، نوفمبر(2010).

(50) مأخوذ من الفقرة الثانية، المادة الأولى من ديباجة "إعلان مبادئ بشأن التسامح"، اعتمدته المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين، باريس، 16 نوفمبر 1995.